

* أولاً — مفهوم المعاملات المالية *

هي: (الأحكام الشرعية المنظمة لتعامل الناس مع بعضهم في مجال المال).

* ثانياً — من المعاملات المالية الجائزة *

أ. بيع المراجعة | ب. بيع التقسيط | ج. بيع الصرف

* أ — بيع المراجعة *

1. تعريفه:

لغة: من الربح وهو الزيادة.

واصطلاحاً: عرفها الشيخ خليل بأنها: "بيع ما اشتري بثلثه وربع معلوم".

من أمثلة بيع المراجعة:

*** أن يقول: بعثك السيارة برأس مالي ولي ربح مائة ألف دينار.
*** قيام المستفيد بتقديم عرض سعر سلعة ما على إحدى المؤسسات، فتقوم هذه المؤسسة بشراء السلعة للمستفيد وكتابتها باسمه مباشرة دون أن تملكها، ويقوم المستفيد بتسديد المؤسسة بأقساط شهرية وبنسبة زيادة معروفة.

*** قامت الشركة (أ) بتقديم عرض ببيع الآليات ومعدات

للشركة (ب)، فقامت هذه الأخيرة بالشراء عن طريق إحدى شركات التمويل بعد أن أعلمتهم شركة التمويل بإضافة 10% من القيمة الكلية للعرض. عقب ذلك قامت شركة التمويل بالشراء للشركة (ب). فهذا النوع من المعاملة يسمى (بيع المراجعة للأمر بالشراء)، والأمر بالشراء هنا هو الشركة (ب)، وتقوم شركة التمويل بشراء هذه السلع وتملكها وتقبضها، ثم تبيعها للشركة (ب) بزيادة في السعر، وهذا الثمن غير قابل للزيادة، ويكون الدفع لها إما نقداً وإما تقسيطاً.

2. حكمه ودليله: بيع المراجعة عقد جائز شرعاً، إلا أنه في رأي المالكية خلاف الأولى.

ودل على جوازه:

قول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: 275]

وقوله سبحانه: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بِمَكَرٍ عَنْ رَأْيِ رِجَالٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: 29] والمراجعة بيع بالتراضي بين العاقلين.

وورد عن عثمان بن عفان -رضي الله عنه- أنه كان يشتري العير فيقول: "من يربحنى عقلها؟ من يضع في يدي ديناراً؟".

3. الحكمة من تشريعه:

— سدّ حاجات الناس والتيسير عليهم في اقتناء السلع بربح معلوم.
"والحاجة ماسة إلى هذا النوع من البيع؛ لأن الغني الذي لا يهتدي في التجارة يحتاج إلى أن يعتمد فعل الذكي المهتدي وتطيب نفسه بمثل ما اشترى وزيادة ربح". قاله المرغيناني في كتاب "الهداية".
— رفع الحرج عنهم في الترويج لسلعهم وتقاضي كسادهما.
— هي باب من أبواب الاستثمار في الإسلام لحل مشكلة التمويل، إذ هي أوسع من المضاربة.

4. شروطه:

أ. أن يكون العقد الأول صحيحاً.
ب. أن يكون الثمن الأول معلوماً للمشتري الثاني.
ج. أن يكون الربح معلوماً.
د. أن لا يكون الثمن في العقد الأول مقابلاً بجنسه من الأموال الربوية، مثل أن يشتري 1 كلف من التمر الجيد بـ 2 كلف من التمر الرديء مراجعة. فالزيادة في أموال الربا تكون ربا لا ربحاً.

* ب — بيع التقسيط *

1. تعريفه:

التقسيط لغة: تقسيم الشيء إلى أجزاء متفرقة.

بيع التقسيط اصطلاحاً: هو عقد على مبيع حالاً بثمن مؤجل يؤدي مفرقاً على أجزاء معلومة في أوقات معلومة.
وقد يكون البيع مؤجلاً ولا يكون مقسطاً. فكل تقسيط تأجيل، وليس كل تأجيل تقسيطاً.

من أمثلة عن بيع التقسيط:

*** آلة غسيل قيمتها نقداً 20000 دج، أراد رجل أن يشتريها بالتقسيط لمدة ستة أشهر، فاتفق مع البائع على سعر 22000 دج. يدفع المشتري في كل شهر مبلغاً من الثمن المتفق عليه.
*** سيارة معروضة في معرض السيارات قيمتها نقداً 700000 دج، أراد رجل أن يشتريها فقال: لا أملك المبلغ الآن، أنا أشتريها منكم بالتقسيط لمدة سنة بـ 800000 دج.

2. حكمه ودليله: بيع التقسيط جائز شرعاً.

قال الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: 275] فقد ذكر البيع مطلقاً غير مقيد، وهو بهذا الإطلاق يشمل البيع نقداً والبيع المؤجل.

ورسول الله ﷺ "اشترى من يهودي طعاماً إلى أجل، ورهنه درعاً له من حديد" البخاري ومسلم واللفظ له. وهذا البيع جائز، سواء كان مع اليهود أو مع المسلمين أو سواهم.

3. الحكمة من تشريعه:

— ليس كل أحد يستطيع أن يشتري حوائجه نقداً، فلو منعت هذه الزيادة لكان في ذلك حرج عظيم على كثير من الناس.

— في بيع التقييط فائدة لكل من البائع والمشتري: فالبايع يزيد في مبيعاته، ويستفيد في حال التقييط من زيادة الثمن لأجل التقييط. والمشتري يستطيع الحصول على السلعة قبل أن يمكنه دخله أو ثروته من ذلك. مجلة مجمع الفقه الإسلامي (6/ 185)، بيع التقييط: تحليل فقهي واقتصادي، إعداد سعادة الدكتور رفيق يونس المصري.

4. شروطه:

أ. أن لا يكون هذا البيع زريعة إلى الربا.

*** اشترى شخص سلعة بالتقييط بقيمة 50000 دج فوق له أمر طارئ عجز بسببه عن تسديد الأقساط، فعرض عليه البائع شراء السلعة بـ 45000 دج يستددها له نقداً، ويبقى مديناً بـ 5000 دج، فهذا البيع قد أخل بالشروط الأول من شروط جواز بيع التقييط، لأنه أدى إلى الربا، وهو يسمى "بيع العينة"، وهو لا يجوز، والمخرج أن يبيع السلعة لغير المالك الأول ويسدد دينه.

ب. أن يكون البائع مالكا للسلعة.

ج. أن يكون الأجل معلوماً.

د. أن يكون بيع التقييط منجزاً، فتسلم السلعة المبيعة حالاً دون تأجيل. ويكون الثمن ديناً لا عينا.

هـ. أن يكون العوضان — الثمن والسلعة — مما لا يجري فيهما ربا النسبة. كأن يكون أحد العوضين ذهباً والآخر فضة.

*** اشترى فلاح من جاره 3 قناطير من القمح بالتقييط وكان الثمن ممثلاً في الشعير، فبيع التقييط هذا غير جائز؛ لأنّ العوضين يجري فيهما ربا النسبة.

* ج - بيع الصرف *

1. تعريفه:

لغة: الزيادة. ومنه سميت العبادة النافلة صرفاً، قال ﷺ: «ومن ادعى إلى غير أبيه، أو انتمى إلى غير مواليه، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً». رواه البخاري ومسلم. أي لا نفلاً ولا فرضاً. واصطلاحاً: هو بيع الذهب بالذهب، أو الفضة بالفضة، أو أحدهما بالآخر.

من أمثلة عن بيع الصرف:

*** شخص عنده ورقة نقدية قيمتها 1000 دج واحتاج إلى ورقتين نقديتين قيمة الواحدة منهما 500 دج. فإذا أبلها بهما في نفس المجلس كان صرفاً.

*** شخص عنده 100000 دج واحتاج إلى عملة الأورو فيقوم بصرف نقوده بما يقابلها من العملة الأخرى بشرط التقابض في نفس المجلس.

2. حكمه ودليله: اتفق العلماء على جواز بيع الذهب بالذهب وبيع الفضة بالفضة، إذا كان مثلاً بمثل يدا بيد.

واتفقوا على أن يبيع الذهب بالفضة والفضة بالذهب يجوز التفاضل فيه إذا كان يدا بيد.

عن أبي بكرة رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا سواء بسواء، والفضة بالفضة إلا سواء بسواء، وبيعوا الذهب بالفضة والفضة بالذهب كيف شئتم". رواه البخاري.

وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: "الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد" رواه مسلم.

ويدخل في هذا النوع: العملات والأوراق النقدية المختلفة، وتعتبر كل عملة جنساً: فالدينار الجزائري جنس، والريال السعودي، جنس وهكذا...

3. الحكمة من تشريعه: شرع بيع الصرف لتيسير التعاون بين الناس، فمن الناس من يملك ذهباً وهو في حاجة إلى فضة أو العكس.

4. شروطه:

1. التقابض قبل الافتراق بالأبدان بين المتعاقدين، منعاً من الوقوع في ربا النسبة.

2. التماثل عند اتحاد الجنس، كفضة بفضة، أو ذهب بذهب، فلا يجوز إلا مثلاً بمثل وزناً بوزن، وإن اختلفا في الجودة والصياغة.

